مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

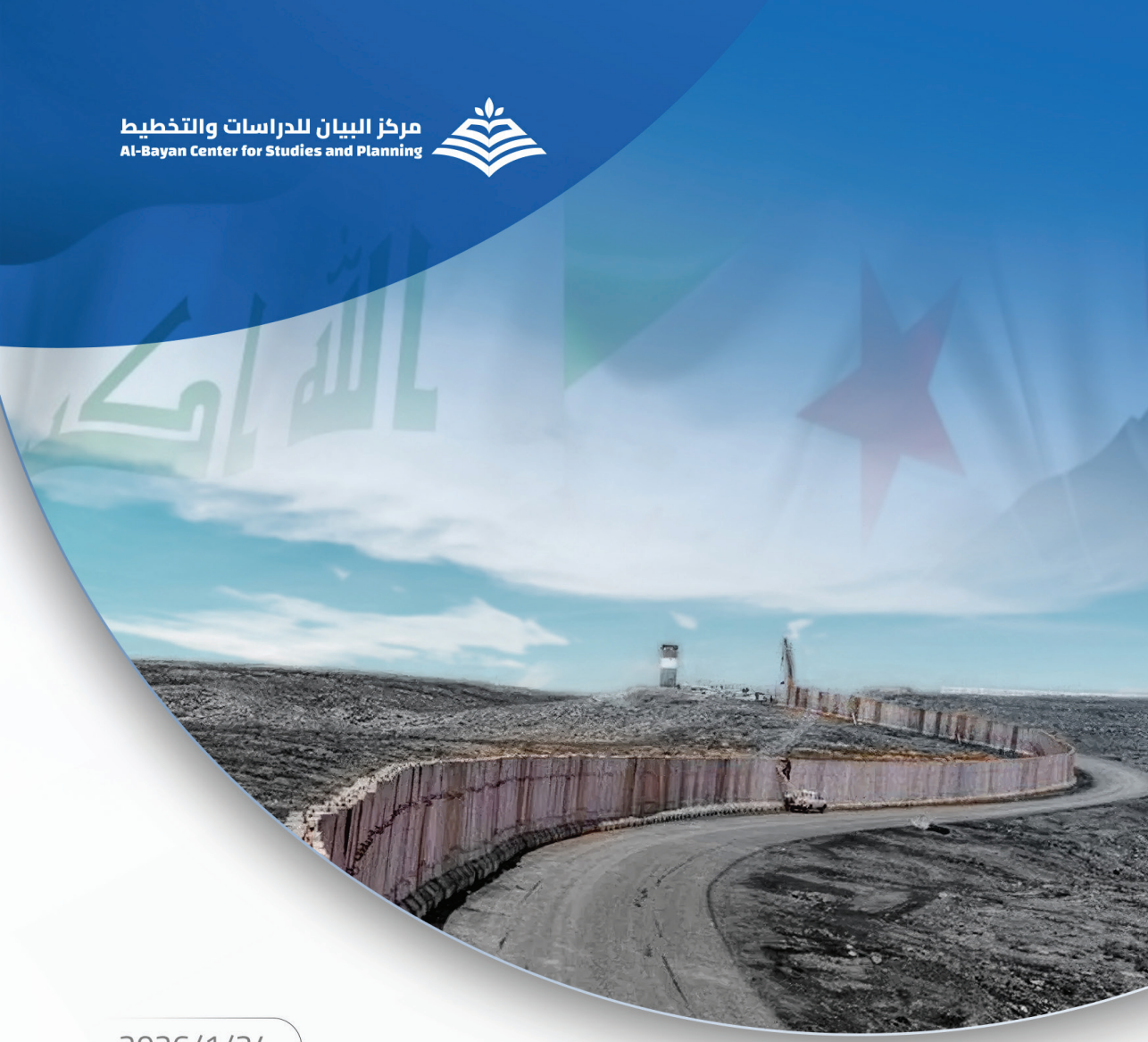

2026/1/24

إدارة المخاطر الأمنية القادمة من شرق سوريا

مقاربة عراقية

فراس الياس

● **تقدير موقف**

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

إدارة المخاطر الأمنية القادمة من شرق سوريا: مقاربة عراقية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع /السياسة الداخلية والخارجية, شؤون اقليمية ودولية

فراس الياس/ استاذ الاستراتيجية والدراسات الامنية / جامعة الموصل

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

لم تعد التحولات الأمنية التي تشهدها مناطق شرق سوريا حدثاً محلياً معزولاً يمكن قراءته في إطار الجغرافيا السورية وحدها، بل باتت تمثل جزءاً من معادلة إقليمية أوسع تتداخل فيها اعتبارات الأمن القومي، وصراعات النفوذ، ومستقبل الجماعات المسلحة غير الدولتية. فالتطورات المتسارعة في مناطق دير الزور والرقة والحسكة خلال اليومين الماضيين، وما يرافقها من احتكاكات مباشرة بين الجيش السوري وقوات سوريا الديمقراطية حول السجون التي تحتوي على عناصر تنظيم داعش، تعيد طرح سؤال الاستقرار في شرق سوريا بوصفه عنصراً مركزياً في أمن دول الجوار، وفي مقدمتها العراق.

ينطلق القلق العراقي من هذه التحولات من حقيقة راسخة مفادها أن أي اهتزاز أمني في الشرق السوري سرعان ما ينعكس على الداخل العراقي، ليس فقط عبر الحدود الجغرافية المفتوحة، بل من خلال شبكة معقدة من الروابط العشائرية، ومسارات التهريب، وبقايا التنظيمات المتطرفة التي لم تُهزم فكرياً أو تنظيمياً بشكل كامل. لقد أثبتت التجربة خلال العقد الماضي أن شرق سوريا يشكل عمقاً استراتيجياً لأي تهديد أمني يطال غرب العراق، وأن الفجوة بين الاستقرار والانفلات هناك غالباً ما تكون قصيرة زمنياً ولكن عالية الكلفة.

شرق سوريا بوصفه عقدة أمنية إقليمية

أفرزت التحولات التي شهدها النظام الإقليمي في الشرق الأوسط خلال العقد ونصف الماضيين واقعاً أمنياً جديداً، لم تعد فيه الحدود السياسية التقليدية كافية لعزل الأزمات أو احتواء تداعياتها داخل الدولة الوطنية. ويُعد شرق سوريا أحد أكثر الأمثلة وضوحاً على هذا التحول، حيث تحولت هذه المنطقة من هامش جغرافي مهمل نسبياً إلى مركز ثقل أمني واستراتيجي، تتقاطع فيه مصالح قوى محلية وإقليمية ودولية. إن ما تشهده مناطق دير الزور والرقة والحسكة من تطورات أمنية، لا يمثل مجرد إعادة ترتيب ميداني داخل الجغرافيا السورية، بل يشكل مؤشراً على انتقال المنطقة إلى مرحلة جديدة من عدم اليقين الاستراتيجي، تتجاوز تداعياتها الحدود السورية لتطال الأمن القومي لدول الجوار، وفي مقدمتها العراق.

لقد عاش شرق سوريا خلال السنوات الأخيرة حالة من «الاستقرار القسري»، الذي لم ينبثق عن تسوية سياسية شاملة، بل فُرض بفعل توازنات قوة مؤقتة، وحضور عسكري دولي، وتفاهمات غير مكتوبة بين الفاعلين الرئيسيين. هذا الاستقرار، بطبيعته الهشة، كان عرضة للانهيار مع أي تغير في أولويات القوى الخارجية، أو أي اختلال في موازين القوة المحلية. ومع تصاعد المؤشرات على إعادة رسم خارطة النفوذ في المنطقة، سواء بفعل الضغوط الاقتصادية، أو التحولات في السياسة الدولية، أو إعادة تموضع القوى الإقليمية، بات شرق سوريا مرشحاً للعودة إلى دائرة الصراع المفتوح أو الصراع

منخفض الحدة، وهو نمط لا يقل خطورة عن الحرب الشاملة.

بالنسبة للعراق، لا تُقرأ هذه التطورات من زاوية التضامن الجغرافي أو الاهتمام السياسي فحسب، بل من منظور أمني وجودي تشكل عبر تجربة قاسية مع انهيار الحدود عام 2014. فقد أثبتت تلك المرحلة أن الفوضى في سوريا لا تبقى محصورة داخلها، وأن انهيار منظومات السيطرة في الشرق السوري يتحول سريعاً إلى تهديد مباشر لغرب العراق وعمقه الداخلي. ومن هنا، فإن أي اضطراب جديد في تلك المناطق يُستقبل في بغداد بوصفه إنذاراً مبكراً لاحتمال عودة أنماط التهديد القديمة بأشكال جديدة.

تنظيم داعش وتحولات التهديد الإرهابي

يتصدر تنظيم داعش قائمة هذه التهديدات، ليس بوصفه قوة عسكرية تقليدية قادرة على السيطرة المكانية الواسعة، كما كان الحال في ذروة تمدده، بل باعتباره تنظيماً شبكياً مرناً، يجيد العمل في البيئات الهشة، ويستثمر الفراغات الأمنية، والانقسامات السياسية، والتوترات الاجتماعية. لقد تمكن التنظيم، رغم خسارته لمعاقله الرئيسة، من الحفاظ على نواة صلبة من الكوادر والخبرات، ومن إعادة إنتاج نفسه عبر خلايا صغيرة، تتحرك بمرونة عالية، وتستفيد من الطبيعة الجغرافية الوعرة للمناطق الحدودية بين العراق وسوريا.

إن أي انشغال للقوى المسيطرة في شرق سوريا بصراعات جانبية، أو إعادة تموضع عسكري، يمنح داعش مساحة للمناورة

وإعادة التنظيم. ولا يهدف التنظيم في هذه المرحلة إلى إعادة إعلان «دولة» بالمعنى التقليدي، بل إلى استنزاف الدول، وتقويض الثقة بالأمن، وإبقاء المنطقة في حالة توتر دائم. وبالنسبة للعراق، فإن هذا النمط من التهديد يُعد أكثر خطورة على المدى الطويل، لأنه يفرض استنزافاً مستمراً للموارد، ويُبقي المجتمع في حالة قلق أمني دائم.

تمثل الحدود العراقية - السورية إحدى أكثر النقاط حساسية في هذه المعادلة. فهذه الحدود، التي تمتد لمئات الكيلومترات عبر صحاري مفتوحة ومناطق قليلة الكثافة السكانية، لطالما شكلت تحدياً بنيوياً لقدرة الدولة العراقية على فرض سيطرتها الكاملة. ورغم الجهود الكبيرة التي بُذلت خلال السنوات الماضية لتعزيز الانتشار العسكري، وبناء السواتر، واستخدام التقنيات الحديثة في المراقبة، إلاّ أن الطبيعة الجغرافية للمنطقة تجعل من السيطرة المطلقة أمراً بالغ الصعوبة، خاصة في ظل وجود طرف مقابل يعاني من عدم الاستقرار.

ولا يمكن النظر إلى أمن الحدود بمعزل عن السياق الاجتماعي والاقتصادي للمناطق المتاخمة لها. فهذه المناطق، التي عانت تاريخياً من التهميش وضعف التنمية، غالباً ما تشكل بيئة خصبة لاختراق الجماعات المسلحة، سواء عبر الإكراه أو الإغراء الاقتصادي. وقد أظهرت التجربة أن المعالجة الأمنية الصرفة، من دون سياسات تنموية مرافقة، لا تؤدي إلاّ إلى نتائج مؤقتة. ومن هنا، فإن التحدي

الذي يواجه العراق لا يتمثل فقط في منع التسلل، بل في بناء بيئة حدودية مستقرة ومندمجة في الدولة.

بغداد وأربيل – إشكالية التنسيق في ظل التهديدات العابرة للحدود

في الداخل العراقي، تُعيد هذه التطورات تسليط الضوء على طبيعة العلاقة بين بغداد وأربيل، بوصفها أحد المحددات الأساسية لقدرة الدولة على مواجهة التهديدات العابرة للحدود. فالنظام السياسي العراقي، بطبيعته الاتحادية، يفترض مستوى عالياً من التنسيق والتكامل بين المركز والإقليم، لا سيما في الملفات الأمنية. غير أن الواقع العملي غالباً ما يشهد تبايناً في الرؤى والمقاربات، نتيجة اختلاف الأولويات السياسية، وتداخل الحسابات الداخلية والخارجية.

تنظر بغداد إلى أمن الحدود من منظور سيادي صارم، يضع مسؤولية إدارتها حصرياً بيد الحكومة الاتحادية، فيما تتعامل أربيل مع التطورات في شرق سوريا ضمن سياق أوسع، يتداخل فيه البعد القومي الكردي، والاعتبارات الأمنية، والعلاقات مع القوى الدولية الفاعلة في المنطقة. هذا التباين، وإن لم يصل إلى حد القطيعة، إلاّ أنه يخلق مناطق رمادية في التنسيق، قد تتحول في لحظات الأزمات إلى ثغرات أمنية خطيرة.

لقد أظهرت تجربة السنوات الماضية أن غياب التنسيق الكامل بين بغداد وأربيل كان عاملاً مساهماً في تفاقم التهديدات الأمنية، سواء في مرحلة تمدد داعش أو في مراحل لاحقة. ومن هنا، فإن

التطورات الحالية تفرض على الطرفين إعادة النظر في آليات التعاون الأمني، والانتقال من التنسيق الظرفي إلى الشراكة المؤسسية المستدامة، القائمة على تبادل المعلومات الاستخبارية، والتخطيط المشترك، وإدارة الأزمات بآليات واضحة.

العراق والتحالف الدولي – معضلة السيادة والأمن

على المستوى الدولي، تتقاطع هذه التحولات مع مرحلة دقيقة في العلاقة بين العراق والتحالف الدولي ضد داعش. فبعد سنوات من التعاون العسكري والأمني، بات مستقبل هذا التحالف موضع نقاش سياسي داخلي واسع في العراق، يتأثر باعتبارات السيادة، والضغوط الإقليمية، والتوازنات الداخلية. غير أن الواقع الأمني يشير إلى أن العراق، رغم التطور الكبير في قدراته العسكرية، ما يزال بحاجة إلى دعم استخباري وتقني، خاصة فيما يتعلق بمراقبة التحركات العابرة للحدود، ومكافحة التنظيمات الشبكية.

إن أي انسحاب غير مدروس للتحالف في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة، قد يفتح الباب أمام فراغ أمني تستفيد منه الجماعات المتطرفة، وهو سيناريو يعيد إلى الأذهان تداعيات الانسحاب الأمريكي عام 2011. وفي المقابل، فإن استمرار الوجود الدولي من دون إطار واضح ومقبول سياسياً قد يُبقي العراق في حالة استقطاب داخلي دائم. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى إعادة تعريف العلاقة مع التحالف على أساس الشراكة المحددة الأهداف، والمرتبطة بجدول زمني، وبناء القدرات الوطنية، لا الاعتماد الدائم.

حزب العمال الكردستاني وتعقيد المشهد الأمني

يزداد المشهد تعقيداً مع الدور الذي يلعبه حزب العمال الكردستاني في شمال العراق وشرق سوريا. فوجود الحزب في مناطق حدودية عراقية، وارتباطه بصراعات إقليمية متعددة، يضع العراق أمام تحدٍ مزدوج، يتمثل في الحفاظ على سيادته، ومنع تحويل أراضيه إلى ساحة صراع بالوكالة، وفي الوقت ذاته تجنب الانزلاق إلى مواجهات جانبية تستنزف قدراته الأمنية. كما أن التصعيد العسكري المرتبط بهذا الملف غالباً ما يؤدي إلى تشتيت الجهد الأمني، وخلق فراغات تستغلها التنظيمات المتطرفة.

إن معالجة هذا الملف تتطلب مقاربة شاملة، تتجاوز الحلول الأمنية المؤقتة، وتدمج البعد الدبلوماسي والإقليمي، مع إدارة دقيقة للتوازنات الداخلية. فاستمرار هذا العامل بوصفه ملفاً عالقاً سيظل يشكل نقطة ضعف بنيوية في منظومة الأمن الوطني العراقي.

اتفاق وقف إطلاق النار بين الشرع وعبدي – الدلالات وحدود الفشل

في خضم التصعيد الأمني الأخير في شرق سوريا، برز اتفاق وقف إطلاق النار خلال اليومين الماضيين، الذي أُعلن بين الرئيس السوري (أحمد الشرع) وقائد قوات سوريا الديمقراطية (مظلوم عبدي) بوصفه محاولة لاحتواء الانزلاق نحو مواجهة أوسع، ولإدارة الصراع عند مستوى منخفض الحدة، دون الانجرار إلى صدام شامل قد يعيد

خلط الأوراق الميدانية. ورغم ما حمله الاتفاق من مؤشرات على إدراك الطرفين لكلفة التصعيد المفتوح، إلاّ أن فشله السريع عكس حدود القدرة الفعلية لهذين الفاعلين على فرض التزامات مستقرة في بيئة شديدة السيولة والتعقيد، رغم محاولة إحياؤه عبر هدنة هشة تهدف لبناء مسار سياسي مستقبلي يعيد الاستقرار للشمال السوري.

يُظهر هذا الارتباك بين الفشل وإعادة الاحياء أن الاتفاق المعلن لم يكن نتاج تسوية استراتيجية عميقة، بقدر ما كان ترتيبا مؤقتاً فرضته ضغوط ظرفية، سواء ميدانية أو سياسية، ولم يستند إلى أرضية ثقة متبادلة أو ضمانات تنفيذية واضحة. كما أن تعدد مراكز القرار داخل كل طرف، وتداخل حسابات الفاعلين الإقليميين والدوليين، جعل من الصعب تثبيت وقف إطلاق النار على الأرض، خاصة في ظل غياب إطار سياسي أوسع يعالج جذور التوتر.

من زاوية التحليل الإقليمي، يحمل هذا الاتفاق دلالة مهمة للعراق، مفادها أن شرق سوريا ما يزال ساحة مفتوحة على احتمالات الانفلات، وأن محاولات «إدارة الصراع» عبر تفاهمات محلية محدودة لا تكفي لضمان الاستقرار. ففشل وقف إطلاق النار يعزز حالة عدم اليقين الأمني، ويخلق فراغات مؤقتة ومتكررة، غالباً ما تستثمرها التنظيمات المتطرفة، وفي مقدمتها تنظيم داعش، لإعادة تنشيط خلاياها وتوسيع هامش حركتها.

كما يكشف الاتفاق، عن اتجاه متزايد نحو الاعتماد على ترتيبات أمنية غير رسمية بين فاعلين من غير الدول، وهو اتجاه يعكس تراجع الدور المركزي للدولة السورية في بعض المناطق، ويزيد من تعقيد المشهد الأمني. وبالنسبة للعراق، فإن استمرار هذا النمط من التفاهمات الهشة يعني أن التهديدات القادمة من الشرق السوري ستبقى غير قابلة للتنبؤ، وأن التعويل على استقرار طويل الأمد في تلك المناطق يظل رهاناً محفوفاً بالمخاطر.

وعليه، يمكن القول إن اتفاق الشرع – عبدي، يمثل مؤشراً على عمق الأزمة البنيوية في شرق سوريا، وعلى صعوبة الانتقال من إدارة مؤقتة للصراع إلى استقرار مستدام. وهو ما يفرض على العراق التعامل مع هذه الساحة بوصفها مصدر تهديد مستمر، يتطلب يقظة أمنية عالية، وتخطيطاً استراتيجياً بعيد المدى، بدلاً من الرهان على تهدئات ظرفية سرعان ما تنهار تحت ضغط الوقائع الميدانية.

الخلاصة الاستراتيجية

تكشف التحولات الأمنية في شرق سوريا أن المنطقة ما تزال بعيدة عن مرحلة الاستقرار المستدام، وأن مرحلة "ما بعد داعش" لم تكن نهاية الصراع، بل بداية لطور جديد أكثر تعقيداً وأقل وضوحاً. وبالنسبة للعراق، فإن هذه المرحلة تمثل اختباراً حقيقياً لقدرة الدولة على الانتقال من منطق إدارة الأزمات إلى بناء استراتيجية أمن قومي شاملة، تأخذ في الحسبان الترابط العميق بين الداخل والخارج، وبين الأمن والسياسة والاقتصاد.

إن مستقبل الأمن العراقي سيظل إلى حد كبير، مرتبطاً بما ستؤول إليه الأوضاع في شرق سوريا، وبقدرة بغداد وأربيل معاً على قراءة هذه التحولات بعين استراتيجية، وتجنب الوقوع في فخ ردود الفعل الظرفية. وفي عالم تتزايد فيه التهديدات غير التقليدية، يبدو أن الرهان الحقيقي للعراق لن يكون على القوة العسكرية وحدها، بل على قدرته على بناء دولة متماسكة، قادرة على امتصاص الصدمات الإقليمية، وتحويل التحديات إلى فرص لإعادة بناء منظومة أمنية أكثر مرونة واستدامة.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org